في ركب «الفيلة»

باسل طلوزي

«عندما تتصارع الفيلة يفوز الفئران». ربما كانت أمثولة صائبة، غير أننا لن نقول إن التاريخ يكرّرها اليوم، على نحو آخر، في الحرب الدائرة حاليًا بين الفيلة الكبار على قطعة الجبن الأوكرانية الصغيرة، بل سنتفاءل قليلًا، لنقول إن ثمّة «فيلة» أخرى ظلمها التاريخ، فراحت تترصّد المعركة الدائرة، لا بهدف الإجهاز على قطعة «الجبن»، بل للظّفر بذاتها التي تخطّفتها الفيلة الكبار عقودا طويلة. ولربما نظلم بعض تلك الدول إن قارنّاها بالفئران، إذ الأحرى أن نمثّلها ببيضة القبّان، التي في وسعها، على ضآلتها، أن تحسم أمر المعركة، لو انحازت لطرف على حساب آخر. ومن هنا في وسعنا أن نتفهم مبلغ «الاندلاق» الغربي على هذه الدول التي لم تكن تشكّل أي ثقل في حسابات الغرب قبل هذه الحرب. ولن نستثني الصين والهند والباكستان من حسابات القبّان، على اعتبار أنها دول، وإنْ كانت على مشارف العظمة الاقتصادية والعسكرية، لكنها لم تحصل على فرصة الاصطفاف إلى جانب الفيلة العظام؛ لأسبابٍ شتّى تتعلّق بالإقصاء المتعمّد أحيانًا من الغرب، الذي لا يسمح بالسيادة لكلّ ما هو خارج دمه الأزرق أولًا، وخارج فلكه السياسي ومبادئه التي يؤمن بها. والأهمّ إقصاء كل من هو خارج «طريقة حياته» كما عبّر عنها الرئيس الأميركي جورج بوش الابن ذات مرّة في أعقاب أحداث «11 سبتمبر» (2011) عندما وصف هجوم «القاعدة» بأنه يستهدف «طريقة الحياة الغربية» برمّتها. والمعروف أن ثمّة اختلافات ثقافية عميقة بين شعوب الصين والهند وباكستان والشعوب الأوروبية والأميركية. غير أن لا أحد، اليوم، من الساسة الغربيين والأميركيين يعير التفاتًا إلى طريقة الحياة، أو لنقاء العرق، فقد باتوا على استعدادٍ لتقديم تنازلات جوهرية لأي دولة «قبّان» تصطفّ معها في مواجهة الدبّ الروسي؛ لأنهم يدركون ما سيترتّب على هذه الحرب من معادلاتٍ عالميةٍ جديدة، ومن استحقاقات لن يدفع ثمنها غير المهزوم.

عربيًا، كان لنا نصيب أيضًا من الهجمات الدبلوماسية الغربية المتتابعة، مع اختلاف أحجامنا بالطبع، لكن ثمّة دول تمثّل «بيضة قبّان» فعلًا، على غرار السعودية بمخزونها النفطيّ الهائل، التي ربما كانت الأكثر تعرّضًا للضغوط الأميركية والغربية؛ لإغراق الأسواق بالنفط، وتعويض صادرات النفط والغاز الروسية، وبلغ الأمر حدّ الاستجداء أحيانًا، لكن بلا جدوى؛ لأن السعودية رفضت الانصياع للرغبة الغربية. وليس بعيدًا عنها، تقود مصر هي الأخرى حراكًا دبلوماسيًا، لاستغلال هذه الحرب، في محاولة لاستعادة الذات، ومناددة الولايات المتحدة والغرب، وفرض شروط جديدة في العلاقة التي كانت تقوم على التبعية وتلقي الأوامر فقط. غير أن هذا الحراك العربي يرتطم، من أسف، بمحاولات لإدماج إسرائيل في هذا التكتل، وجعلها طرفًا أساسيًا فيه، من جهة، وباستعداء إيران من جهة أخرى، على الرغم من أن الساسة العرب أمام فرصة تاريخية ربما لا تتكرّر أبدًا؛ لتقزيم إسرائيل وتحجيمها، في ظل الأجواء الدولية المواتية لهذا التحجيم، سيّما في تصاعد نبرة العداء العالمية لـ«الاحتلال» الذي تمثله روسيا في حربها مع أوكرانيا، وكان يمكن للمقاربة أن تلعب دورها للمقارنة بين احتلالين، وهو الأمر الذي يحسم من رصيد تفاؤلنا بهذه التحرّكات العربية التي تجيء خدمة لإسرائيل التي أخفقت، طوال العقود الماضية، في أن تكون جزءًا عضويًا من المنطقة، فلماذا يحاول بعض الساسة العرب حشرها في تحالفٍ لن تكون يومًا جزءًا منه، شعبيًا على الأقل؟

يا للخيبة؛ كم كانت فرصة ثمينة بالنسبة لنا، أن ننخرط في ركب «الفيلة».

عارف العارف ومحنة الإصلاح الداخلي

محمد أبو رمان

ثمّة إضافة نوعية ومهمة في نشر كتاب «يوميات عارف العارف في إمارة شرق الأردن .. 1926-1929»، تحقيق ودراسة وضبط المؤرخين الأردنيين، علي محافظة ومهند مبيضين (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الدوحة، 2021)، إذ يقدّم صورة من الداخل معمّقة عن شخصية الأمير عبدالله الأول في تلك المرحلة، وعن القوى السياسية الأردنية والحكومة، بخاصة مجلس الوزراء الذي كان يطلق عليه حينها مجلس النظّار (أصبح المجلس التنفيذي)، والسياسات البريطانية والأوضاع الاجتماعية والسياسية والإدارية في البلاد. تزداد أهمية اليوميات عندما تعلم أنّ العارف كان في موقع على درجةٍ كبيرة من الأهمية، سكرتير حكومة «الشرق العربي» (هكذا كان يطلَق على الحكومة الأردنية)، وأنّه جاء في مرحلة مهمة من تاريخ الإمارة، تتمثل في قرار الإنكليز التخلص من قيادات حزب الاستقلال السوري، واستبدالهم بنخبةٍ من الإداريين الذين يعملون تحت الانتداب البريطاني في فلسطين، ومنهم عارف العارف الذي يظهر، من خلال اليوميات، ليس أقلّ حماسةً للقضية القومية والعروبية من الاستقلاليين، ولا أقل عداءً وغضباً من السياسات الاستعمارية منهم، بل لا يتردّد أن يكشف بأنّه أسّس مع مجموعة من الأردنيين جمعية سرّية باسم أنصار الحق، وهو سكرتير الحكومة، ومكانته فيها على مستوى عالٍ في موقع أشبه بـ«نائب رئيس الوزراء»، فضلاً عن علاقته المباشرة والشخصية بالأمير عبدالله. والأهم من ذلك أنّه كان خيار الإنكليز في الإعارة إلى الحكومة الأردنية، ثم هو يقف موقف المعارض للسلطة التي هو، عملياً من رحمها، ويؤازر المعارضة، بل يهندس أعمالها ومخططاتها.

هنا تتبدّى المفارقة الصارخة التي يعترف بها العارف نفسه في يومياته؛ وهو ينقل لنا ذلك المونولوغ الداخلي في مخدعه قبل أن ينام «رحتُ أفكّر في هذا الموقف الذي أقفه تجاه الحكومة، وتجاه الشعب، وإنه لموقف شائك وخطر! وأنا مضطرٌ لأن أظهر في مظهرين متناقضين؛ فبينما تراني في النهار أجتمع بالأمير والمعتمد ورئيس النظّار، وأسمعهم يبحثون عن أحسن التدابير لإقناع الشعب كي يرضى بالمعاهدة ويقبل دخول الانتخابات، لا أُحجم عن الاجتماع ليلاً بالزعماء والمخلصين من رجال البلاد، لنبحث معاً الوسائل الكفيلة بدرء الشرّ ورفض المعاهدة، وتقليم أظافر المستعمرين وأذنابهم..». بالطبع، لم يكن الرجل متناقضاً أو مفصوماً، بل كان ممن راهن، هو وأصدقاؤه، على المواجهة في الداخل ومن أروقة الحكم كأحد الخيارات أو المسارات التي سمح لهم بالتسلّل للحدّ من الانتداب الإنكليزي، وتحقيق حلم الاستقلال والإصلاح الدستوري، ولم يكن، كما يروي في يومياته، في مواقفه وآرائه في الحكومة ومصارحاته مع الأمير، يظهر رأياً أو موقفاً آخر غير قناعاته، بالرغم من اعترافه أنّه اضطرّ للتوقيع على قوانين وقراراتٍ وأنظمةٍ تناقض ما يؤمن به، لكنّه كان يضطرّ لذلك، لكي يبقى مفيداً لأصدقائه المعارضين والإصلاحيين من داخل السلطة. النقد السياسي الهائل في اليوميات للسياسات الحكومية، من داخل البيت السلطوي، يذكّرنا أيضاً بيوميات عدنان أبو عودة (نشرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، بخاصة الجزء الأول، إذ تجد فيها فضحاً سافراً لسيكولوجيا المثقف والإصلاحي في السلطة، عندما يرى إمكانية التغيير من الداخل، لكن مع مرارة القبول بالتعايش مع سياسات ومواقف وشخصيات تتناقض مع ما يؤمن بها ويتهمها بالنفاق والكذب والفساد، تكاد تلمس النقد نفسه بين الرجلين، ولغة الاستهزاء والسخرية من الآراء المنافقة في جلسات مجلس الوزراء، وفي تجميل الوضع القائم وتزوير الصورة أمام الأمير عبدالله الأول أو الملك الحسين لاحقاً. لعلّه يبقى سؤال مفتوح فعلاً: إلى أي مدىً يمكن أن يكون ولوج الإصلاحي والمثقف إلى السلطة وأروقتها وتحمّل كلفتها إنسانياً وأخلاقياً، بل وربما شعبياً، أفضل في سبيل الحدّ من الخسائر والقرارات الخاطئة ومحاولة ترجيح كفّة الأصوب أم الابتعاد عنها والمعارضة من الخارج، حتى لو كانت موازين القوى مختلة، والشارع لا ينهض إلى المستوى الذي يُحدِث فرقاً كبيراً في ظل ظروفٍ يمكن أن يطلق عليها «استثنائية»، وأنظمة غير ديمقراطية في العالم العربي؟!

ولعلّ المفارقة البارزة أن الرجل، بعد أن استقال في العام 1929، بطلبٍ من المعتمد البريطاني، ولدوره في دعم المعارضين، عاد لاحقاً ليكون وزيراً للأشغال في حكومة هزّاع المجالي في العام 1955، وقبلها رئيساً لبلدية القدس، ويحصل على الباشوية من الملك عبدالله الأول.

ثقافة القتل في سورية

أحمد رحّال

كان مستغرباً ومفاجئاً لكثيرين متابعين للثورة السورية في سنواتها الأولى، عشرات مقاطع الفيديو التي تُظهر عمليات القتل والتعذيب والشراسة في قتل المتظاهرين. والمستغرب أكثر، أن تلك المقاطع المصوّرة كانت تخرج من داخل أقبية الاستخبارات السورية ودهاليزها، ومن مراكز اعتقال تخضع لرقابة صارمة ومشدّدة من رجالات الأسد وقادته، في مقرّاتٍ ومعتقلاتٍ حتى خيوط الشمس لا تستطيع التسلل إليها من دون إذنهم. ولدى سؤال أطرافٍ في السلطة الاستخباراتية التي كانت تسرّب بعض الأسرار، علمنا لاحقاً أن القيادة السورية وقادة أفرع الاستخبارات السورية كانوا على معرفة واطلاع كاملين بتسريب تلك «الفيديوهات»، بل هم من كان يسرّب تلك المشاهد إلى الخارج، بقصد توجيه رسالة واضحة إلى طائفة النظام المتردّدة بحسم موقفها (بين متابع مؤيد متمسّك بكرسي حكم نظام الأسد المهدّد بالسقوط حينها، حتى لو كلفه هذا الموقف الابتعاد عن بقية السوريين، ومن يجد ملاذه الطبيعي مع كل السوريين والتخلص من هذا النظام)، وأن الغاية من المشاهد المقزّزة لتعذيب السوريين وقتلهم، المسرّبة من أجهزة الاستخبارات السورية، حسم المواقف المتردّدة للطائفة، وإيصال رسالة مفادها بأن كل طائفة بشار الأسد أصبحت مجرمة في نظر بقية المكوّنات السورية، وأن الجرائم التي شوهدت من الجميع لن تجعلهم يتسامحون معكم، لأنكم أصبحتم شركاء في قتلهم. وللخروج من هذا الواقع، يجب رصّ الجبهة الداخلية للطائفة، ولكل من بقي يقاتل إلى جانب النظام، وإما أن نتجاوز المرحلة معاً أو نلقى مصيرنا المحتوم. وبهذا الشكل، استطاع النظام شد عصب معظم حاضنته الطائفية وربطها بكرسي الحكم، ومعها انطلقت ثقافة الموت وثقافة القتل بين عناصره وشبّيحته، وخصوصا ما تسمّى مليشيات الدفاع الوطني التي شكلت دولة داخل الدولة، واستفردت بجرائمها وتجاوزاتها من دون سيطرة، ومن دون أدنى مركزيةٍ في عملية اتخاذ القرار. للمجزرة في حيّ التضامن شبيهاتها في كل أحياء دمشق المنتفضة على نظام الأسد. ولا يختلف ما حصل ويحصل في دمشق عمّا فعله شبّيحة النظام في كل المدن والأرياف السورية. وفي زنازين النظام معتقلون ذاقوا كل أنواع العذاب، غير أن هذا كله يبقى تفاصيل صغيرة بين ما ارتكبه هذا النظام بحق الشعب على كامل الجغرافيا السورية.

في عام 2015 كانت فصائل الجيش الحر على مقربةٍ من معتقل بلدة الشير في ريف محردة التابعة لمحافظة حماة، الذي تديره مجموعة من مليشيات الدفاع الوطني بقيادة الرجل الأخطر والأشهر في ريف المحافظة، سيمون الوكيل. ولكن خشية الفصائل كانت وقوع قتلى داخل السجن، إذا ما حدثت عمليات قصف أو اشتباكات لتحريرهم وهم عزّل داخل المعتقل، غير أن رسالة من سجين داخل المعتقل أربكت قادة الفصائل، فمن هول العذاب الذي كان يتعرّض له المعتقلون في سجون النظام وفي معتقل الشير، طالب هؤلاء بقصف السجن، حتى لو سبّب مقتلهم، فالمهم بالنسبة إليهم أن يتخلصوا من عمليات التعذيب والتنكيل التي يتعرّضون لها، حتى لو كان الثمن مقتلهم.

جريمة حيّ التضامن التي أذهلت العالم، ليس فقط لحجم القسوة في مشاهد سَوق 41 من المدنيين نحو حفرة لقتلهم، أو لحجم الإجرام الذي يتفاخر فيه بطلها، أمجد يوسف، ورفاقه من شبّيحة الأسد، بل أذهلت العالم بالهدوء والسكينة التي تحملها قلوب هؤلاء القتلة، وهم يرتكبون الجريمة، ومقدار راحة البال التي يتمتع بها هؤلاء الذين استرخصوا أرواح بشر، فقط لأنهم قالوا «لا» لنظام الأسد الرهيب بالأمر أيضاً، ومن خلال تتبع مشاهد الإعدامات التي حملتها مجزرة التضامن أنها لم تكن لمعتقلين، ولا لمساجين، فالمعتقلون والسجناء لدى أجهزة أمن نظام الأسد، بحسب خبراتنا مع عمل تلك الأجهزة، تكون ظاهرة عليهم ملامح هزالة الجسد وآثار التعذيب، ولكن أجسام من قتلوا في مجزرة حيّ التضامن سليمة، ولا آثار للتعذيب عليهم، وهذا يعني أنهم تعرّضوا للاعتقال التعسفي الذي تمارسه سلطات الأسد عادة على الحواجز داخل أحياء المدن السورية، أو اعتقلوا من بيوتهم ثم جرت تصفيتهم مباشرة بتلك الطريقة الوحشية، حتى دون مسرحيات المحاكم الصورية التي اعتاد نظام الأسد تقديمها للشعب السوري في بعض الأحيان. والمؤلم في تلك الجريمة أن من جرت تصفيتهم اقتيدوا معصوبي العيون إلى مواقع حتفهم في تلك الحفرة الرهيبة، وأن من قتلهم استصعب عملية حملهم بعد قتلهم، لذلك تخلّص منهم على حوافّ تلك الحفرة بعد أن ساقهم إليها، وقد تكون انهالت عليهم الأتربة لإخفاء الجريمة، وهناك من لا يزال من بينهم على قيد الحياة، وقد دُفنوا أحياء.

> يأمل السوريون أن تكون مشاهد مجزرة التضامن صرخةً توقظ قادة الغرب للعودة إلى الوقوف إلى جانب شعب دمّره الأسد

مجزرة التضامن واحدة من آلاف المجازر التي ارتكبتها أجهزة الاستبداد في نظام الأسد، من مجازر قصف ومجازر براميل ومجازر أسلحة كيماوية وسياسة أرض محروقة، وحصدت كلها أرواح عشرات آلاف السوريين، وستبقى في نفوس السوريين، ما دام نظام الأسد في السلطة، وستؤسس لحقد بين مكونات السوريين لن تزول قبل أن ينال المجرمون ما يستحقونه من حسابٍ عبر قضاءٍ عادل.

ولكن، لو تتبعنا انتشار خبر مجزرة التضامن، لن تجد سورياً واحداً فوجئ بتفاصيل الجريمة، لأن الشعب السوري عايش العشرات من تلك الجرائم التي ارتكبها شبّيحة النظام بحقّ السوريين على مدار سنوات الثورة وحتى ما قبلها، وشاهد هذه الجرائم وسمع عنها. وقد أتقن هؤلاء الشبّيحة وامتلكوا ثقافة القتل والإجرام التي زرعها نظام الاسد، وصنعتها أجهزته الأمنية في عقول مؤيديه. فمن شعار «الأسد أو نحرق البلد»، إلى شعارٍ يمنح الأسد صفة الألوهية، إلى قول ماهر الأسد: «استلمنا السلطة في سورية وتعداد سكانها سبعة ملايين نسمة وسنعيدها كما استلمناها». ويعطي ذلك كله مؤشّرات واضحة وجلية على عمق تجذّر الجريمة ومفاهيم القتل في نفوس تلك الحفنة التي يأسف السوريون أن هناك اليوم من يحاول إعادة وصل العلاقة معهم، أو فتح صفحة جديدة وتجاوز الجرائم التي ارتكبوها.

أيضاً، من حق السوريين العتب واللوم على كل قادة العالم الذين أذهلتهم وفاجأتهم مجزرة التضامن، وأن يذكّروهم بمناشدات وصيحات عديدة أطلقوها إليهم، وهم يحذّرون من إجرام هذا النظام، لكن العالم بقي متفرّجاً أو مشكّكاً في رواية السوريين، حتى عندما ارتكب نظام الأسد مجزرة السلاح الكيميائي ضد المدنيين في الغوطة الشرقية في ريف دمشق، متجاوزاً آخر الخطوط الحمراء التي حدّدها الرئيس الأميركي، في حينه، باراك أوباما. ما حصل أن العالم الحرّ اكتفى بسحب سلاح الجريمة، وترك المجرم طليقاً ليكمل جريمته بحق السوريين، وهانت على العالم الحر أرواح أكثر من 1400 مدني قتلوا على يد النظام من أطفال ونساء وشيوخ. مجزرة التضامن غيض من فيض جرائم هذا النظام التي ستصيب العالم بالهول، عندما يعلمون كامل تفاصيل ما حدث على المسرح السوري خمسة عقود. ومقتل 41 مدنياً سورياً ليس علامة فارقة في نظر السوريين أمام معرفتهم بأجندات هذا النظام وإجرامه ونهجه. وليس بإضافةٍ يمكن أن تقدّم لتوثيق مأساة السوريين التي تجاوزت 14 مليون مهجر ونازح وأكثر من مليون شهيد، ومثلهم من المعتقلين والمغيبين قسراً في غياهب معتقلات الأسد وزنازينه. إنما يعوّل السوريون على أن تكون تفاصيل تلك المجزرة وهولها وخزة ضمير لقادة الغرب على الخطأ الذي ارتكبوه بحق الشعب السوري، عندما أهملوا المقصلة والمدحلة التي يتعرّض لها على الأرض السورية على يد نظام الأسد. يأمل السوريون أن تكون مشاهد مجزرة التضامن صرخةً توقظ قادة الغرب للعودة إلى الوقوف إلى جانب شعب دمّره الأسد، فقط لأنه طالب بالحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية. فهل تكون هناك عودة غربية وعربية وإقليمية لإنصاف شعبٍ بعد مأساة طال زمنها، أم أن لغة المصالحِ السياسية لدى قادة الغرب مقدّمة على لغة الإنسانية وحرية الشعوب؟

(ضابط سابق في الجيش السوري)

في تأثير المصالحات التركية الإقليمية

شفان إبراهيم

ستحمل المصالحة التركية مع السعودية إعادة العلاقات بين أنقرة والقاهرة، وستصبّ في مصلحة تركيا أكثر من باقي الأطراف، في ظل الوضع الاقتصادي التركي السيئ وتدهور قيمة الليرة التركية وارتفاع نسبة التضخم، حيث كلفة الوجود التركي في ليبيا وسورية وكردستان العراق مكلفة وباهظة جداً. في المقابل أغلقت تركيا قضية مقتل الصحافي السعودي في قنصلية بلاده في إسطنبول، جمال خاشقجي، فالنيابة العامة التركية ستحيل قضية محاكمة المتهمين إلى القضاء السعودي، ما يعني إغلاق الملف نهائيا من خلال الإطارين، القانوني والقضائي. ووفقاً للتوقعات السياسية، فإن أبرز مظاهر الاتفاق والتفاهمات بين الجانبين ستتعلق بملفات اليمن، العراق، العلاقات والمصالحة بين أنقرة والرياض وتأثيرها على دول أخرى، إضافة إلى ملفات الطاقة والنفط والتبادل الاقتصادي، والتعاون الأمني بينهما، سواء في اليمن أو ليبيا، خصوصا سورية المدرجة في خانة الأمن القومي التركي والعمق العربي. وربما مما يهم السوريين في هذه التفاصيل ملف هيئة التفاوض لقوة الثورة والمعارضة السورية؛ كونها نقطة التقاء مشترك بين أنقرة والرياض. وقد تشكلت الهيئة في 2015، للإشراف المباشر على العملية التفاوضية ضمن مساراتٍ ترعاها الأمم المتحدة، ثم تأسست النسخة الجديدة لها في مؤتمر الرياض 2 عام 2017، والتي أعتمدت الحل السياسي خيارا استراتيجيا، والاعتماد على بيانات جنيف1 وقراري مجلس الأمن 2118 و 2254، القاضية بتشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات التنفيذية.

وقد شكّل استلام إدارة الرئيس بايدن البيت الأبيض حافزا وضاغطا إضافيا لدى أنقرة والقاهرة والرياض وأبو ظبي للعبور إلى تفاهمات على كيفية إدارة الوضع الإقليمي، لسببين: عدم عداء الإدارة الأميركية الحالية، خصوصا أن ترطيب الأجواء بين الرياض وأنقرة بدأ منذ استلام بايدن رئاسة الولايات المتحدة. وأن البراغماتية العربية والتركية حركت هذه المصالحة؛ لاستغلال تراجع الدور الأميركي في الإقليم، بسبب غياب مشروعها السياسي والاقتصار على الملفين، الأمني والعسكري. مع تأكيد أهمية دور السلاح التركي في هذه المصالحة، فطائرات «بيرقدار» وغيرها أحدثت علامة فارقة في مسار الصراعات في سورية وليبيا وجنوب القوقاز وأرمينيا وأوكرانيا.

وأحدث نجاح المسيّرات التركية رغبة خليجية في استعمالها، سواء في اليمن، أو لحماية حدودها، وهي إحدى رسائل الدعم التركي للسعودية والإمارات ضد الحوثيين في اليمن. وفي ملف آخر، لن يكون مستبعداً أن تضمن أنقرة وقوف إسرائيل إلى جانبها في صراعها مع اليونان والأوربيين بشأن ثروات شرق المتوسط ومحاولة عزل أنقرة عن الملف الليبي. ويبدو أن إخفاق تيارات الإسلام السياسي في الحفاظ على السلطة والحكم في غير بلد عربي، خصوصا في مصر، لعبت دوراً مهماً في الاستدارة التركية نحو هذه المصالحة. لذا لجأت تركيا إلى فرض قيود صارمة على نشاط (وحركة) قيادات ونخب سياسية وإعلامية للإسلام السياسي المصري على أراضيها؛ عقب بدء التواصل التركي المصري. ويشي هذا التحول العميق في تغيير المقاربات التركية صوب علاقاتها بإدراك تركيا إن التيارات المناهضة للإسلام السياسي، سواء الشعبية أو السياسية والحزبية، نجحت في تغيير خريطة الإسلاميين في الربيع العربي ومشاريعهم. وقد شكلت كل هذه الملفات ديناميكيات حركية بفاعلية كبيرة لإنهاء حالة الخلافات والتنافس السياسي والأمني على المنطقة، والتخلي عن «فلسفة» الاستفراد بإعادة توليف جيوبوليتيك منطقة الربيع العربي، وتفضيل التعاون في ملفاتٍ تخصّ كل الأطراف، منها الوجود التركي في ليبيا وسورية، وعلاقاتها في الخليج العربي، ورغبة السعودية ومصر والإمارات في الاستمرار في إحباط التحوّل الديمقراطي في ثورات الربيع العربي والنجاح في تحجيم لجّم حركات الإسلام السياسي.

> من المتوقع أن تزيد المصالحة التركية - العربية الأعباء على «الإدارة الذاتية»

وبعد خمس سنواتٍ من التوترات التي اقتربت إلى حد القطيعة، تعيد تركيا رسم سياستها الخارجية، وتستعيد العمل على تصفير مشكلاتها مع دول المنطقة. ولذلك تقترب العلاقات بين كل تلك الدول من إيجاد تكتلٍ سياسيٍّ جديد يحمي مصالحها جميعاً، خصوصا قضايا الطاقة وطرق نقلها، ما سيعني تحوّلاً في السياسات الخارجية لكل تلك الدول. ويبدو أن تلك الأطراف أدركت أن الخلافات والصراعات لم تجلب الفائدة لها، ولم يتغير الإقليم جوهرياً بقدر ما استنفدت طاقات الجميع، وبدّدت فرص أي تعاون لحل الإشكالات العالقة، فالسعودية غيرت موقفها من تركيا، رغبة منها في ترميم علاقاتها وتحالفاتها وتوسيعها بعد توتر العلاقة بين الرياض وواشنطن، بسبب اتفاق تقوده أوبك مع روسيا أدّى إلى تفاقم أزمة إمدادات النفط في ظل الحرب الروسية ضد أوكرانيا. كما تدرك السعودية والإمارات مخاطر إيران عليهما، خصوصا أن احتمال توقيع الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة وارد بقوة، وهو ما يعني رفع العقوبات عن طهران. ولذا سيعني التحالف الجديد «تمرير» مصالح كل طرف لدى الآخر، وإن على حساب باقي الأطراف. وليس من دول أخرى ستقف في وجه مصالحهما، ما دامت المصالحة التركية – العربية ستأتي بالنفع العام على كل أطراف تلك المصالحة. وفي الجهة المقابلة لكل تلك الملفات، ولا يمكن تجاهلها أو إبعادها عن آفاق هذه المصالحة وأبعادها، سيكون الشمال السوري أحد مسارح نتائجها. وفقاً للحسابات التركية في استتباب الاستقرار، سواء في الشمال الغربي، مع زيادة حدّة التهديدات والهجمات على الشمال الشرقي للمناطق الرخوة في سيطرة «الإدارة الذاتية» (الكردية)، كالرقة، دير الزور، منبج، عين عيسى، خصوصا مع تشكيل كُرد سورية الحلقة الأضعف في كل الموازين والعلاقات الدولية والإقليمية. وغالبية الاتفاقيات أو تغيير مواقع التحالفات، غالباً ما تأتي بالضد من مصالحهم، ولن تكون مناطق سيطرة الإدارة الذاتية بخير مع هذه المصالحة. وصحيحٌ أن هذه «الإدارة الذاتية» لم تكن أبداً بين ملفات التوتر بين تركيا والسعودية، ولم تعتمد في علاقاتها على الدول العربية، لكنها على ما يبدو لن تصبح جزءاً من آفاق إبعاد مستويات خطر تركيا وفصائل المعارضة السورية عليها. ولن تستبدل أنقرة والرياض مصالحهما المتبادلة، كما أنهما لن يستغنيا عن علاقاتهما مع إقليم كردستان العراق بنداءات «الإدارة الذاتية»، خصوصا وأن هذه المصالحة تمثل جوهر الأمن الاستراتيجي لهما.

لذا من المتوقع أن تزيد المصالحة التركية - العربية الأعباء على «الإدارة الذاتية» التي ربما ستواجه ضغوطا كثيرة؛ لأن أعداء الأمس مع تركيا تحولوا إلى أصدقاء، وستشعر «الإدارة الذاتية» بالصعوبة الضخمة لضمّها إلى مسارات الحل السياسي، وهيئة التفاوض واللجنة الدستورية. عدا أن وجود تركيا في مناطق عربية في سورية كانت تشكل انزعاجاً عربياً يرتقي إلى مستوى الشعور بالتهديد الاستراتيجي للقضايا العربية، والتي لم تتمكّن الإدارة الذاتية من استغلالها أو الاستفادة منها. لكن التصالح ربما يعني قبول طلبات تركيا مقابل حقبة جديدة من العمل المشترك، إذا تمكّنت تركيا من إقناع السعودية بإمكانية إسناد إدارة تلك المناطق إلى هياكل حكم عربيةٍ مسلمة سنّية. وكما عملت أنقرة على إبعاد كل الأصوات المعادية للقاهرة من الأراضي التركية، فإنه يُرجّح بطلب مماثل من مصر أن تغلق القاهرة مكتب مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) لديها. قصارى القول: لم تستقر سياسات جميع الدول الداخلة في خلافات وصراعات حول مجمل القضايا الإقليمية على مسارات محدّدة وواضحة، لتكون مستعدّة لأي تغيرات مرحلية مقبلة. لذلك دخلت تركيا في علاقات مع أبوظبي، ثم إعادة إنعاش مع تل أبيب، وحالياً مع الرياض ثم القاهرة، وتتجه إلى الحلول حتّى مع أرمينيا، ذلك كله ولا تزال العلاقات بين تركيا والإدارة الذاتية في مراحل الخطر والهجوم المحتمل، بل لا تحمل السياسة التركية تجاه مناطق سيطرة الإدارة الذاتية سوى طابع القوة الصلبة، وهي متكيفة مع تلك السياسات، إذ لم تجد أو تسمع من القوة الإقليمية أو الدولية ما يردعها عن تصرّفاتها، ويمكن لأنقرة أن تتعاون مع العرب في وجه طهران، وهو ما سيحمّل الدول العربية مزيدا من الدلال التركي.

(كاتب سوري)

كاريكاتير **سعد المهندي**

عن أزمة التعليم في المغرب

عبدالله هداري

تخبّط ملف التعليم في المغرب منذ الاستقلال بين برامج إصلاحية عديدة، بدأ أولها عام 1957، إلى مشروع الرؤية الاستراتيجية 2015 – 2030. مقترحات عديدة تفاوتت بحسب امتلاك كل حكومة برنامجها الإصلاحي الخاص، والتي استنزفت ميزانية الدولة مصاريف وديوناً تستلزم بالضرورة أن يحصّل المغاربة نتائج إيجابية على مستوى المردودية والجودة وتنمية الرأسمال البشري في البلاد، فماذا كانت النتيجة؟ بالتأمل في التجارب الإصلاحية المذكورة، ومقارنتها بما يقرّه الجميع عن تطورات الملف التعليمي المأزوم في المغرب، فإن النتيجة مخيبة للآمال. وباعتراف رسمي من مؤسسات الدولة في تقارير مختلفة، يجد المرء نفسه أمام «إصلاح» بمعناه السياسي، يقوم على مبدأ خدمة البرنامج الانتخابي للأحزاب التي توالت على السلطة، ولا يتجاوز سقف العنوان الذي وضع له. ولهذا لا نستطيع أن نحدّد تعريفاً لهذا الإصلاح المرجو، أو معرفة ما نودّ إصلاحه، ولماذا لم نستطع أن نحقق فيه أي نتيجةٍ تُذكر! مفهوم ضبابي يخبرك بحقيقة صادمة، عدم الاكتراث بمستقبل البلاد، من حيث تنمية مواطنيها أو الرفع من درجة استجابتهم للتحدّيات العالمية المستقبلية. ليس ما يرد هنا عدمية كما قد يصوّرها بعضهم، لأنها حقيقة يقرّها الجميع، المغاربة قبل غيرهم، وإذا احتكمنا لتقارير التنمية البشرية العالمية، فقد صنفت (تقرير الأمم المتحدة 2020) المغرب في المرتبة 121 على سلم التنمية البشرية، و14 عربياً، بعد كل من مصر والأردن وفلسطين والجزائر وليبيا وتونس ولبنان والقائمة طويلة.

قد يعاتب بعضهم كاتب هذه المقالة بالقول إن النخب التعليمية التي ينتجها المغرب، رغم كل هذه المحاولات الإصلاحية الفاشلة، ظلت ذات مردودية جيدة إلى حد ما، وهو أمر صحيح، لكن ليس بإطلاق، فقد أخذت هذه المردودية نفسها مساراً تنازلياً بلغ اليوم درجة عدم امتلاك ثلثي المتعلمين ناصية الكفايات التعليمية الأساسية الدنيا في القراءة والرياضيات والعلوم (حسب تقرير الجمعية المغربية لتحسين جودة التعليم 2022)، فما بالك بغيرها من المهارات والكفايات الأخرى. ومن لعب صمام الأمان داخل كل هذه التعثرات الإصلاحية، المربكة والكوميدية، هو الأستاذ، فرغم أن كثيرين يتسرّعون بإلقاء اللائمة على هذه الفئة، فإنهم يفعلون ذلك من دون دراية بالمجهود الحقيقي الذي تبذله في تجاوز التحدّيات التي تواجهها، سواء على مستوى المجال القروي، وعند الفئات المهمشة، وتعليم الإناث، ومواجهة العنف عند التلاميذ، وتحدّي الهدر المدرسي، وغيرها من المشكلات الفعلية. ولهذا، أن نرتبك في الإصلاحات، فذلك يعني الارتباك والفشل في ضمان مستقبل متوسط، ولن نقول جيداً، للتنمية البشرية داخل هذا المجتمع. ولكن عندما نصل إلى مستوى التلاعب أيضا بمصير هذا الأستاذ، والمسّ بمكانته الاعتبارية، سواء المادية والمعنوية، ودخوله في دوامة اللا استقرار، فذلك لا يعني إلا شيئاً واحداً، أننا وصلنا إلى نقطة القتل النهائي لشيء اسمه التنمية البشرية في هذه البلاد، فمنذ جرى العمل بنظام التشغيل عبر التعاقد داخل أسلاك التعليم (أي التوظيف بعقود مؤقتة بدل التعيين الدائم)، دخل المناخ التعليمي العام دوّامة من العبثية التي لا يمكن وصفها، والتي أوجدت قلقاً بالغاً عند كل الفئة التعليمية. وبدل التفكير في الجوانب الإبداعية للارتقاء بالمؤسسة التعليمية وجودة المنظومة كلها، دُفعت هذه الفئة إلى أن تنشغل بهمّ واحد، وهو مكانتها الاعتبارية في المجتمع، ما انعكس سلبا على المتعلمين، فصار الأستاذ محطّ سخريتهم قبل غيرهم، وصار خبر تأديب السلطات الأساتذة بالهراوات مسألة مألوفة عندهم. هذا، إلى جانب الترويج الإعلامي المسيء والمقصود لصورة الأستاذ، والذي حقق غرضه في تأليب الأسر وحنقها على هذه الفئة. والحقيقة المبكية هنا أن المغاربة كانوا في ذلك يدفنون مستقبلهم الذي لا يملكون رصيداً غيره يعوّلون عليه في بناء مستقبلهم.

> استخفاف بحقوق فئة المعلمين الحسّاسة والحيوية داخل المجتمع

عند النظر إلى مسيرة المفاوضات التي خاضتها التنسيقية المستقلة للأساتذة المتعاقدين، والذين يشكلون أغلب أساتذة المنظومة التعليمية المغربية اليوم، تتلمّس حقيقة الاستهانة الكبيرة بمستقبل المغاربة، عبر الاستخفاف بحقوق هذه الفئة الحسّاسة والحيوية داخل المجتمع، حيث حرم هؤلاء في بدايات العمل بهذا النظام (2016) من أبسط حقوقهم الدستورية المعروفة في نظام الوظيفة العمومية، والتي كانت تقدم لهم في المقابل بوصفها مكاسب لنضالهم المتواصل، وهي مهزلة حقيقية يعيشها المغرب ولأول مرة في تاريخه.

(كاتب مغربي)

مشاهد الفصام اللبناني

حسام كنفاني

رغم كل ما يمر به لبنان من أزمات اقتصادية واجتماعية وأمنية، ورغم وصول البلد إلى حافة الإفلاس وتكدس مئات آلاف العاطلين من العمل وعيش مئات آلاف آخرين دون خط الفقر، إلا أن الطبقة السياسية أصرت على إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المقرر في الخامس عشر من مايو/أيار الحالي. وبالفعل انطلقت الحملات الانتخابية وجرى تصويت للمغتربين في عدد من العواصم العالمية، في مشهد يوحي بأن كل شيء طبيعي في بلاد الأرز، وأن الحياة الديمقراطية تظهر حالياً في أفضل تجلياتها.

إلا أن العديد من المشاهد خلال الحملات الانتخابية تظهر معالم الدولة الفاشلة التي بات عليها لبنان حالياً. دولة غير متمكنة من مواردها وغير قادرة على تأمين أبسط الاحتياجات لمواطنيها، وحتى لإتمام العملية الانتخابية بصورة طبيعية. ويبقى تصريح أحد وزراء الحكومة اللبنانية حول إجبار أصحاب المولدات على إمداد مراكز الاقتراع بالكهرباء خير مثال على وضع هذه الدولة. تصريح يحمل الكثير من المعطيات التي تجسد حالة الفصام التي تعيشها هذه الدولة. إذ من المفترض أن الكهرباء واحدة من الموارد التي تؤمنها الحكومة للمواطنين، فضلاً عن الدوائر الرسمية، إلا أنه، وكما هو معلوم، فإن هذا القطاع، وغيره من القطاعات، بات خارج قدرات الدولة على إدارته، بداية بفعل الفساد الذي عاشه لبنان خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، وصولاً إلى العجز المالي الأخير الذي يشهده لبنان وانهيار سعر صرف الليرة أمام الدولار، والذي جعل الدولة عاجزة عن تأمين السيولة اللازمة لشراء النفط الذي يشغل معامل الكهرباء.

وإذا كان تصريح هذا الوزير غير كاف كشاهد على حالة الفصام، فإن رئيس الوزراء نجيب ميقاتي، والذي من المفترض أن يكون المشرف على تنظيم هذه الانتخابات، قدّم شاهداً إضافياً على هذه الحالة. ميقاتي اشتكى قبل أيام من دخول كميات كبيرة من الدولارات إلى البلاد لتمويل الحملات الانتخابية. شكوى تعبّر فعليا عن وضع الدولة والحكومة غير القادرة على ضبط مداخل ومخارج البلاد، ناهيك عن تهريب الأموال وغيرها من المواد عبر المنافذ الحدودية. فإذا كان رئيس الوزراء يشتكي من هذا التهريب وعدم القدرة على ضبط الصرف الانتخابي، فكيف يمكن أن يكون ضامناً لهذه العملية الانتخابية من أساسها؟

وإذا كان هذا على الصعيد الحكومي، فإن وضع المرشحين، والذين كان معظمهم وزراء سابقين أو مسؤولين في الحكومات المتعاقبة ليس أفضل حالاً. فغالبية هؤلاء يتنكرون لمسؤوليتهم المباشرة أو غير المباشرة عن الوضع الكارثي الذي وصلت إليه البلاد ويرفعون الشعارات الطنانة ويرسمون الأحلام الوردية باعتبار هذه الانتخابات ستكون محطة مفصلية في الحياة اللبنانية. على سبيل المثال، وزير الطاقة السابق جبران باسيل، وهو صهر رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس التيار الوطني الحر، عاد للعزف على نغمة تأمين الكهرباء دون انقطاع، وهو الوعد ذاته الذي قطعه تياره خلال كل الانتخابات السابقة التي شارك فيها بعد عام 2005. وينكر باسيل أنه يتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية عن الهدر الذي اعترى قطاع الطاقة، ولا سيما في مشروع السفن التي استؤجرت من تركيا ولم تلبّ أياً من حاجات الكهرباء في لبنان. الأمر نفسه بالنسبة لغالبية المرشحين ووعود البناء والحياة الكريمة، والتي يدرك الجميع أنها مجرد شعارات في الهواء سينتهي مفعولها فور إغلاق صناديق الاقتراع.

أما حالة الفصام الكبرى فهي عند الكثير من اللبنانيين أنفسهم، فرغم اليقين بأن الشعارات فارغة، فإن طوابير كثير ستصطف يوم الأحد المقبل أمام مراكز الاقتراع في تجديد الولاء لزعماء الفئات الكثير من اللبنانيين، على أن يعودوا إلى شتم الزعماء أنفسهم الذين انتخبوهم بعد إغلاق صناديق الاقتراع.

الاتفاق النووي... وقدر المنطقة

فاطمة ياسين

يبدو أن إنجاز الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران أصبح أبعد منالاً الآن، بعد أن توقف كل شيء عند نقطة الحرس الثوري الإيراني، وهو الذارع الخارجية لتنفيذ سياسات إيران الإقليمية في كسب الأتباع وزرع المليشيات الحليفة. وكانت إيران تصرّ على نزع صفة الإرهاب عن حرسها الثوري، ورفع كل العقوبات التي طبّقت بحقه، رغم أن كل تلك العقوبات لا تطاوله بشكل حاسم أو مؤثر، فيما تردّدت إدارة الرئيس جو بايدن، لما تعرفه عن سمعة في منتهى السوء لهذا الحرس في أروقة السياسة الأميركية. وقد أكد مجلس الشيوخ هذا الاتجاه، حين صوّت 16 سيناتوراً من الديمقراطيين، بالإضافة إلى جميع الأعضاء الجمهوريين تقريباً، ضد أي اتفاق مع إيران يزيل صفة الإرهاب عن الحرس الثوري. كما حثّ مجلس الشيوخ في الجلسة على أن يتضمّن أي اتفاق جديد مع إيران وضع الصواريخ البالستية ودعم المليشيات تحت لائحة الإرهاب، وإبقاء كل العقوبات مطبقةً بحق الحرس الثوري. لم تستطع إدارة بايدن تجاهل مثل هذه النتيجة، خصوصاً أن عدداً لافتاً من السيناتورات الديمقراطيين ضمّوا أصواتهم إلى أصوات زملائهم الجمهوريين، فخرج المتحدّث باسم وزارة الخارجية ليقول إن هناك عدم تعيين كبيراً يخصّ محادثات الملف النووي، وهناك سيناريوهان: ألا يتم الاتفاق وألا يتم الاتفاق! تحاول إدارة بايدن في هذا التصريح أن تعدّ نفسها لمرحلة ما بعد تجاوز التوقيع، بعد أن كانت جهود بايدن منصبّة على إنجازه في أسرع وقت ممكن، وقد مضى 15 شهراً منذ احتلاله البيت الأبيض من دون إنجاز ما كان يريده.

يرى أعضاء في مجلس الشيوخ أن البقاء من دون اتفاق أفضل بكثير من اتفاق عام 2015، فيما يريد آخرون أن يحصلوا على اتفاقٍ لإبقاء المنشآت الإيرانية تحت المراقبة، وكبحها عند اللزوم، وقد تفلت إيرانٍ من المراقبة من دون اتفاقية، والعقوبات الكثيرة التي تطبق عليها لا تبدو قادرةً على تغيير سلوكها. وضمن هذين الرأيين تتأرجح الآن إدارة بايدن، رغم أنه ما زال يرغب في توقيع الاتفاق، ولكنه بات يقرّ بأن مواجهة إيران من دون اتفاقية أمر وارد أيضاً. وفي ظل انقسامٍ كبيرٍ من هذا النوع قد يتمهّل بايدن في عقد الصفقة، وربما تطول فترة المفاوضات، حتىٍ تأكل كل فترته الرئاسية الأولى. وعليه أن ينتظر الناخب الأميركي ليختاره مرة أخرى قبل أن يعاود الكرّة، لتصبح حالة المفاوضات هي السائدة، وكأنها قدر نهائي لوضع هذه المنطقة السياسي، إلا إذا عاد رئيس جمهوري إلى البيت الأبيض، فقد يكون للملف الإيراني مصير من نوع مختلف.

عاشت إيران أوقاتاً صعبة، حين ألغى ترامب الاتفاق، فانخفضت قيمة عملتها عدة مرّات، كما وجدت إشكالاتٍ في بيع نفطها، وتراجعت عائداته بشدة في زمن إلغاء المعاهدة وتفعيل العقوبات ثم توسيعها، ولكن إيران عادت إلى بعض الأنشطة النووية التي كانت تمارسها قبل المعاهدة، وهدّدت بالمزيد، في محاولة استثارة الدول الأوروبية وروسيا شركاء المعاهدة. ومن الممكن أن يستمر هذا السلوك، وبشكل متصاعد، فيما لو توقفت جهود العودة إلى الاتفاق، وهو وضعٌ يمكن أن يوتر المنطقة بشكل أكبر، ويضعها على حافّة ملتهبة قد تفضي إلى تداخلاتٍ عسكريةٍ من إسرائيل أو حتى أميركا نفسها، للقيام بهجماتٍ على مواقع إيرانية، ولكن توقيع المعاهدة بتنازل ما يمكن أن يوقف نشاط إيران النووي مؤقتاً، وضمن حدود المعاهدة، ولكنه لن يوقف تدخلاتها الخارجية، بل من المرجّح أن يزيدها في بعض الدول، مما يقود إلى توتر في المنطقة من نوع جديد، قد يؤدّي إلى مواجهة نارية بين أحلافٍ يمكن أن تتشكّل في منطقة الخليج وإيران.

المحزن أن التوتر على ما يبدو هو قدرٌ لهذه المنطقة، ولن تركن إلى الهدوء باتفاقٍ أو بغير اتفاق.

عمران خان نموذج ليبرالي تطارده واشنطن

لميس أندوني

نجاح قوى الدولة العميقة في باكستان بتشجيع أميركي في إسقاط رئيس الوزراء الباكستاني المنتخب عمران خان من منصبه لم ينه الحملة ضده، فهناك تصعيدٌ في حرب قذرة تشنّها أطراف عديدة متنفذة تحدّى خان سيطرتها على مفاصل النظام الباكستاني، وترسّخت عقوداً من الدعم الأميركي والهيمنة الأمنية. ليس عمران خان زعيماً يسارياً، ولم يَدّع أنه قائد ثوري. هو ليبرالي ضمن التعريف الكلاسيكي لليبرالية، يؤمن بالتعدّدية، وكان دائماً، حتى قبل ولوجه عالم السياسة، مستقلاً برأيه وناقداً للسيطرة الأميركية على بلده. خلال سنواته التي أمضاها في بريطانيا، كان بطل لعبة الكريكيت العالمي، يعبر عن رأيه دائماً، يدين الاحتلال الصهيوني لفلسطين والغزو الأميركي للعراق واستخدام بلاده قاعدة أميركية. حين أصبح رئيساً للوزراء بعد فوز حزبه بنسبة كبيرة في البرلمان، حاول عمران خان أن يضع حدّاً للتدخل الأميركي الذي جعل من باكستان قاعدة للاختبار والتطبيق العملي لنظريات الحروب الأميركية، وكان أهمها تصنيع إسلام سياسي متطرّف وإقصائي، وإشهاره حربةً في وجه الشيوعية في أوج الحرب الباردة، ومعسكراً لتجميع شباب مسلمين وتعبئتهم من مختلف أنحاء العالم للتعبئة والتدريب على يد الأجهزة الأمنية الباكستانية، وبتمويل من وكالة المخابرات الأميركية. عملية الإعصار، كما سمّتها أميركا، جعلت من باكستان قاعدة للتطرّف الديني، بدءاً بتجنيد العرب الأفغان، أي العرب الذين ذهبوا للقتال في أفغانستان ضد احتلال الجيش السوفييتي أفغانستان، بل وخلّفت أحزاباً وتياراتٍ وتنظيمات باكستانية وعربية وعالمية متطرّفة، مثل «القاعدة»، التي فَرَخت «داعش»، ومثل حركة طالبان التي بدأت في مدارس دينية للاجئين الأفغان تحت سيطرة الأمن الباكستاني. العملية الأميركية، التي استغلت مظلوميات حقيقية، ووظفتها في حروبها، أسّست لتيارات ومراكز متوغلة في الحكم ومستفيدة، بل تطمح إلى استمرار دور باكستان في خدمة أميركا، مستفيدة من موقع باكستان الاستراتيجي قريباً من الاتحاد السوفييتي (وبعده روسيا) ومن القرب من الصين، وفي فترة ماضية؛ محاصرة ومضايقة للهند في عهد حكم عائلة غاندي، وبالأخص أنديرا غاندي التي جاهرت بمناصرتها القضية الفلسطينية وحركات التحرّر الوطني.

سعى خان، في منصبه رئيساً للوزراء، إلى موقف أكثر استقلالية عن واشنطن، رافضاً إملاءات سياسيةً وجد أنها تتعارض مع مصالح بلاده، وبالتالي «نكش في عشّ الدبابير»، فحقيبة السيطرة الأميركية لم تنته، إذ كانت وسيلةً للنخب إلى الإثراء والنفاذ إلى مفاصل السلطة والمال، بما في ذلك بعض قيادات تيارات الإسلام السياسي، وإنْ كان بعضها قد انقلب ضد واشنطن، لكنها أصبحت قوىً لها تأثير لا تريد أن تتخلى عنه لصالح رئيس وزراء ليبرالي حداثي، قد يهزّ أعمدة نفوذهم. والنتيجة أنّ سارعت قوى مختلفة، منها نخبٌ، إلى الترحيب بخان في البدء، لكنها تالياً وجدته خطراً على مصالحها، فأسقطته في تصويت ثقةٍ غير مسبوق في مجلس شورى باكستان. وما تزال المعركة مستمرّة، فقد بدأت أجهزة الحكومة أخيراً بتحريك دعوى بتهمة «التجديف» في الدين، بعد أن اعترض معتمرون باكستانيون رئيس الوزراء الجديد شهباز شريف في المسجد النبوي في المدينة المنورة خلال زيارته السعودية، وأطلقوا شعارات ضده وتأييداً لعمران خان. وتتهم السلطات خان وأنصاره بالمشاركة في احتجاج يوم الخميس الماضي ضد شريف هناك، وهذه التهمة قد تودي بخان إلى السجن أو الإعدام. كما هدد وزير الداخلية الباكستاني باعتقال خان بتهمة إثارة الفوضى والشغب، في تأليب واضح للرأي العام ضده. لم يشفع لعمرانُ خان أنّه رأسمالي، ولا موافقته على قرض من صندوق النقد الدولي المرتبط بمفاصل السياسة الدولية، ولا رؤيته الليبرالية وسعيه إلى الإصلاح الاجتماعي، فهو نموذج ليبرالي مختلف ومرفوض، فعزّة النفس واحترام الذات صفاتٌ مرفوضة، إذ كان عليه أن يتخلّى عن ثقافته ومواقفه ليجد الرضى الأميركي والترحيب الداخلي، فما حدث معه هو انقلاب «سلمي» قد يتحوّل إلى دموي، إذ لم يستسلم الرجل،

> سعى خان إلى موقف أكثر استقلالية عن واشنطن، رافضاً إملاءات تتعارض مع مصالح بلاده

ويبدو أنه مُصِرٌّ على ممارسة الديمقراطية التي يؤمن بها، فهو ما زال مستمرّاً على «تويتر»، يتحدّث إلى الشعب الباكستاني والعالم، ويعقد اجتماعاتٍ متحدّياً إسقاطه وسياسات خلفه شهباز شريف التي يراها عودة إلى أيام الدكتاتورية. وقد يكون الأمر كذلك، لكن هناك مؤشّرات تنذر بتحريض قد يؤدّي إلى اغتيال عمران خان، فللتهم الدينية تبعات خطيرة في بلد مثل باكستان، وقد أدّت تهمة التجديف وحدها، في الماضي، إلى السحل والقتل وهجوم جموع تقوم الحكومة بتهييجها أو دفعها إلى إنزال أنواع عقاب شنيعة بالمتهم، بغض النظر عن قرار أيّ محكمة. ارتفعت أصواتٌ كثيرة، أخيراً، تشكّك في إسلام عمران خان، مذكرة الجميع بأن زوجته الأولى وأم أطفاله يهودية، وتتهمه بترك الأطفال «عند اليهود لتربيتهم». ولم تقتصر هذه الأصوات على المتعصبين الدينيين، أو محدودي الوعي، بل تشارك في هذا أصواتٌ يفترض أنها «مستنيرة»، وقد لا تهمها ديانة زوجة عمران الأولى، بل تستخدمها سلاحاً قد يكون قاتلاً، مستغلة تأثير التعصّب الديني في البلاد، فوسم اليهود بـ«الشر» في باكستان لا يكون مقروناً دائماً بالاحتلال الإسرائيلي، الذي يساهم في معاداة اليهود، لكنه نتيجة تعصّب ساهمت في تأجيجه المخابرات الأميركية (سي آي إيه) سيئة الصيت، تبعتها معاداة وكراهية لأميركا غير مؤسّسة على فهم السياسات، بل لا تجد تعبيراً عن نفسها إلا بالتطرّف بالديني. تنسى النخب المعادية لعمران خان وتتناسى مواقف زوجة عمران خان، البريطانية اليهودية شمايما غولد سميث، وهي سيدة أعمال فائقة الثراء، ما زالت تدين إسرائيل، بل وتنشط بتصريحات وتعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، تفضح جرائم الدولة الصهيونية، وترفض أي عذر يقدّمه الغرب دفاعاً عن إسرائيل. وهذا التجاهل مقصود، فبعضهم لا يهمهم الموقف من إسرائيل أصلاً، لكن التشهير بعمران خان جزءٌ من حملة تحريض قذرة، إذ إنه من منظورهم «خانَ النخب»، فهم تقبّلوه في الأصل رأسمالياً ثرياً، لكنه لم يتصرّف سياسياً مثلهم.

(كاتبة وإعلامية من الأردن)

التحريم الديني في مواجهة الحريات

سمير الزبن

إذا كانت الأديان الوضعية (الأيديولوجيات) استمدّت قدسيتها من ارتباطها المزعوم بالعلوم، واستمدّت شرعيتها من إنجازات بشرية في نهاية الأمر، فإنها استعانت بآليات التقديس الديني من أجل ترسيخ مقولاتها وتحويلها إلى قوانين ملزمة للجموع البشرية. أما الأديان السماوية لم تكن في حاجة إلى أي استعارة من أجل شرعنة ذاتها، فهي استمدّت قدسيتها من انبثاق هذه الأديان عن إرادة الله مباشرة، وتستمد شرعيتها من تعالي الله وقدرته الكلية على معرفة كل شيء، وآليات التقديس توجد عبر الأوامر والنواهي التي يفرضها الله على عبده التي جاءت بها الكتب السماوية. فهذه الشرعية، في جميع الحالات، تأتي من خارج المجتمع البشري، لتضبط سلوكه عبر هذه الأوامر والنواهي، وليس على الإنسان سوى طاعتها من دون نقاش والالتزام بها، وهو لا يحتاج إلى أن ينتج قوانينه في ظل وجود قوانين إلهية، وإلا فإنه يقع في المحرم ويخالف الأوامر الإلهية. احتاجت الصيغة الإسلامية من تعميم الأحكام الدينية إلى تفاصيل الحياة الدنيوية إلى زمن ليس قصيراً، ولم تقع قضايا دنيوية كثيرة تحت وطأة الأحكام الدينية وتعميماتها. ويمكن القول إنه في التاريخ العربي - الإسلامي، ومع الشافعي تحديداً، جرى ترسيخ النص الديني بوصفه المرجع النهائي لكلّ ما تفرزه الحياة، فمع ترسيخه مقولة «ما من نازلة إلّا ولها في كتاب الله حكم» وانتقالها إلى كلّ المذاهب الإسلامية الأخرى، أصبح النص القرآني المرجع النهائي وكتاب الحلول لكل المشكلات أو النوازل التي وقعت في الماضي، والتي تقع في الحاضر، أو التي ستقع في المستقبل.

ساد هذا المبدأ التاريخ الفكري العربي والإسلامي، يتراجع أحياناً ويتقدّم أحياناً، لكنه بقي موجوداً طوال الوقت. وما زال يتردّد في الخطاب الديني بكل اتجاهاته. وعمل هذا المبدأ الكلي على تحويل العقل العربي إلى عقل يقتصر دوره ومهمته على تأويل النص الديني، وإجلاء غموضه لإيجاد حلول للمشكلات المطروحة على الواقع اليوم، وهو ما عمل عليه اتجاهان متناقضان، إلى إغراق الدين في الإجابة عن القضايا التفصيلية من جانب، وعلى تعقيد حياة البشر من خلال البحث عن مبرّر شرعي للممارسات اليومية التي يقومون بها. وهذا ما سوّغ تدخل مشايخ الدين في الشؤون الدنيوية. ويستند التدخل إلى قاعدتين رئيسيتين: الأولى، أنّ الأوامر الإلهية التي جاءت في كتاب الله هو ما ينبغي التقيد به وتطبيقه في إيجاد الحلول للشؤون الدنيوية، وليس القانون الإنساني. الثانية، ليس القانون الإلهي واضحاً في جميع الحالات بما يكفي لأن يفهمه الإنسان العادي، لذلك هو بحاجة إلى تأويل لاستكشاف خباياه. وليس هذا الاستكشاف متاحاً لكلّ البشر، ولا يملك هذه القدرة سوى حفنة خاصة من البشر. تفترض القاعدتان أنّ القانون الإلهي، لا الإنساني، هو الذي يحكم حياة البشر، ولا دور للإنسان في اشتقاق أحكام حياته في مسارها وتناقضاتها وتجاربها، فعلى الإنسان تقع مسؤولية معرفة القانون الإلهي، كما جاء في الكتاب، وضمان العمل بموجب مضمون هذا الكتاب. والإنسان الذي عليه مسؤولية اشتقاق الأحكام يجب أن تتوفر فيه صفات خاصة، في مقدمتها المعرفة الدينية التي تؤهله أكثر من غيره لمعالجة النصوص الدينية واشتقاق الصحيح من القانون الإلهي وتنفيذه وفقاً للمبادئ الإلهية.

«الحاكمية لله» هي القاعدة التي تحكم طبيعة الأحكام الدينية، وإنّ دور الإنسان فيها مجرّد دور تنفيذي. وهو المبدأ الذي حكم ويحكم سلوك الحركات الأصولية، ويحكم

> حياة المجتمعات البشرية أغنى من أن توضع في قوالب جاهزة، حتى لو كانت هذه القوالب دينية

تصوّراتها عن المجتمع الذي يسعون إلى بنائه، وهو ما عبّر عنه الأب الروحي للحركات الأصولية، سيد قطب، بالقول: «إنّ الجاهلية هي بالضرورة الخضوع لحكم البشر، لأنّ الحاكمية هي، مفهومياً، حكم الله». يتضامن مفهوم الحاكمية مع مفهوم «الفرقة الناجية» عند الحركات الإسلامية الأصولية، ما يعني أنّ مبدأ «الحاكمية لله» يتحوّل إلى أن جماعة أيديولوجية معينة تدّعي لنفسها الحق في تمثل إرادة الله، وهي تدّعي أيضاً أنّ من حقها تولي زمام الحكم على أساس احتكار معرفة مضمون القانون الإلهي ومستلزماته العملية، وامتلاك أعضائها الصفات والفضائل اللازمة لتنفيذ أوامر الله ونواهيه. حياة المجتمعات البشرية أغنى من أن توضع في قوالب جاهزة، حتى لو كانت هذه القوالب دينية، فالغنى والتنوّع في المجتمعات لا يمكن قصرهما على هذه القوالب، وهذه المجتمعات تحتاج إلى الحرية من أجل التعبير عن نفسها وعيش حياتها، وتحتاج الحرية لفهم نفسها، وللتعامل مع مشكلاتها، ولفهم الأرضية التي تقف عليها. التعامل مع الحريات بمفهوم التحريم يعيق أيّ نقاش جدّي لفهم هذه المجتمعات ومشكلاتها الحقيقية، فليس تفسير المشكلات الاقتصادية، والصراعات الدموية وغيرها من هذه المشكلات، هو الاقتراب من الأحكام الدينية أو الابتعاد عنها، هذه إجابات تُعقد المشكلات ولا تحلها، لذلك، يجب إبعاد الأحكام الدينية عن النقاش العام لمشكلات هذه المجتمعات. لأنّ تكريس الخطاب الأصولي مقولات التحريم يؤدّي إلى نتائج مدمرة على الثقافة، ويدفع باتجاه تكريس نموذج أحادي ومشوّه يتنكر لتراث ثقافي غني ومتنوع خارج التراث الثقافي الديني.

(كاتب فلسطيني في السويد)

ميلانشون وانعطافة ماكرون نحو اليسار

سعد كيوان

هل ستكرّس الانتخابات الفرنسية التي أعادت انتخاب إيمانويل ماكرون لولاية رئاسية ثانية جان لوك ميلانشون زعيما لليسار الفرنسي، ما سيؤدّي إلى خلط الأوراق سياسيا وتعديل في موازين القوى عشية الانتخابات البرلمانية المقرّرة في 12 يونيو/حزيران المقبل؟ كانت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية أشبه بلعبة «البولينغ» التي دحرجت طابتها في طريقها أكثر من حجر.. وفي التجديد لماكرون طعم المرارة المزدوجة بين الأكثرية التي صوّتت له من أجل قطع الطريق على مارين لوبان حصان اليمين المتطرّف وليس حبا به، واضطراره الآن إلى التفاوض مع قوى اليسار لتأمين أكثرية تحكم، ولكن بأي معادلة وبأية شروط؟ هل بتكليف ميلانشون ترؤس الحكومة الجديدة؟ ولفهم طبيعة المرحلة المقبلة التي سيكون عنوانها المساكنة أو التعايش بين رئيس جمهورية ورئيس حكومة ينتميان إلى تيارين مختلفين، كما حصل مع معظم رؤساء فرنسا هناك أرقام خرجت من صناديق الاقتراع، لا بد من التوقّف عندها، ولها مدلولات هامة. أولا، النسبة التي حصلت عليها لوبان فاقت الـ41%، وهي عالية جدا وقياسية، تؤشّر الى أنّ خطاب اليمين المتطرّف ليس عبثيًا أو عرضيا، بل بدأ يتجذّر وفي تصاعد مستمر ومقلق للمجتمع الفرنسي وللجمهورية التي ولدت من رحم الثورة الفرنسية. ويؤشّر هذا التقدم إلى احتمال أن يتمكّن اليمين المتطرّف من الفوز بالرئاسة في انتخابات العام 2027، خصوصا اذا ما استمرّ في الأكل من صحن اليمينين، الجمهوري والمحافظ، من ديغوليين سابقين ووسطيين وليبراليين، واذا استمر تشتّت قوى اليسار التي في وسعها، إذا التقت على برنامج اقتصادي اجتماعي، أن تواجه شعبوية الخطاب والوعود التي يحملها اليمين المتطرّف.

ثانيا، حصل ماكرون على 58,5% من الأصوات، أي أقل بنحو 10% تقريبا مما حصل عليه في العام 2017. وهناك حوالي 47% ممن صوّتوا له، أي النصف تقريبا لم يصوّتوا عن قناعة به، إنما من أجل قطع الطريق على مرشّحة اليمين المتطرّف، ومنعها من الوصول إلى قصر الإليزيه، وهذا يدلّ أيضا على أنّ فكرة ما اصطلح على تسميته «القوس الجمهوري»، أي تناسي اليسار واليمين الجمهوريين والمحافظين خلافاتهما ومنافساتهما، والالتفاف حول أي مرشّح منهما، لمنع وصول اليمين المتطرّف كما حصل أول مرة عام 2002، في المواجهة بين جاك شيراك وجان ماري لوبان الأب الذي سجل يومها المفاجأة الكبرى بتقدّمه في الدورة الثانية على سكرتير الحزب الاشتراكي، ليونيل جوسبان، إن فكرة «القوس الإنقاذي» هذه قد تحققت أيضا للمرة الثالثة، ولكن بشكل أضعف وهشّ هذه المرّة، إذ يتقدّم اليمين المتطرّف ويقضم من المعسكرين، رغم بروز منافس للوبان على يمينها، تمكّن من الحصول على نحو 8% من الأصوات. ثالثا، سجّلت الانتخابات هذه السنة نسبة مقاطعة عالية جدًا، وصلت إلى 28%، وهي الأعلى منذ انتخابات عام 1969، على إثر استقالة الرئيس شارل ديغول وانتخاب رئيس حكومته جورج بومبيدو خلفا له، وهي أكثر ب 12 نقطة من عام 2007، يوم انتخب «الشيراكي المشاكس»، نيكولا ساركوزي، وبخمس نقاط عن عام 2017، عند انتخاب ماكرون رئيسا أول مرّة. وهذا يدلّ على حالة السخط العام التي وصلت إليها البلاد، وبالأخص عن عدم رضى شريحة واسعة من الفرنسيين على السياسة التي انتهجها ماكرون في الشأنين، الاقتصادي والاجتماعي، في السنوات الأخيرة.

رابعا، سجلت المقاطعة رقما قياسيا بين الشباب في هذه الجولة، إذ بلغت نسبة 47%، وتراجعت نسبة الشباب المؤيد لرئيس شاب، كما حصل في الانتخابات الماضية، إذ تعادل ماكرون هذه المرّة مع مارين لوبان عند هذه الفئة. في المقابل، اكتسح الرئيس المجدّد له عند كبار السن (من هم فوق الـ 65 سنة)، غريمته وحاز 75% من أصوات المقترعين. وحافظ على نسبة عالية (68%) ممّن أعمارهم بين 18 و24 عاما. خامسا صوّتت المدن الكبرى بكثافة لماكرون، فسجّل أرقاماً قاربت الـ 80% في مدن مثل تولوز ومونبيليه وبوردو وستراسبورغ وليون، حتى المدن المتوسّطة أعطته نسبة 70%

> يجد ماكرون نفسه بين فكّي كماشة اليمين المتطرّف الذي بات يمثل بمفرده أكثر من ربع الناخبين واليسار الراديكالي

إلى 75%. ولم يكن جو الضواحي الباريسية بعيدا، فحصد ماكرون أصوات 75% في معاقل الشيوعيين واليسار، قابلتها نسبة مقاطعة كبيرة. غير أن اللافت والمفاجئ تفوّقه في مدن جنوب الشرق، مثل نيس وكان، حيث تتركّز قواعد اليمين الفاشي والمتطرّف. وقد حافظت الخريطة الفرنسية، بشكل عام، على تصويت الغرب وجنوب الغرب، حيث قواعد اليسار للمرشّح الذي يواجه اليمين المتطرّف، فيما التزم الشمال والشرق بتصويتهما الكثيف لزعيمة اليمين المتطرّف لوبان. إلا أن الأبرز في هذه الانتخابات الرئاسية ظاهرتان لافتتان، وتؤشّران إلى أكثر من مغزى: تصويت أكثرية من العمّال بنسبة كبيرة للوبان (63%)، وليس للحزب الشيوعي، أو لأحد أحزاب اليسار، فيما تجسّدت الثانية باقتراع 38% من الذين صوّتوا لزعيم اليسار الراديكالي ميلانشون، في دورة الاقتراع الثانية لماكرون، و18% لمرشّحة اليمين المتطرّف لوبان. وهذا يعني أن فوز ماكرون قد تحقق بفعل تصويت شريحة واسعة من ناخبي اليسار الذين «عضّوا على الجرح»، لقطع الطريق على لوبان وبعض اليمين الجمهوري الذي يعيش حالة إرباك وتراجع مخيف، لم يمكّن مرشحته من تخطي نسبة 5%. وهذا ينسحب عموما على كل الأحزاب الفرنسية التقليدية، مثل الحزبين العريقين، الاشتراكي والشيوعي، اللذين لم يتمكّن مرشّحاهما من الحصول معا على أكثر من 7%. وهكذا يجد ماكرون نفسه، بعد أن كان صاحب التيار الأقوى بين فكّي كماشة اليمين المتطرّف الذي بات يمثل بمفرده أكثر من ربع الناخبين، واليسار الراديكالي الذي حرمته نسبة 1% فقط من التأهل إلى الدورة الثانية، وصنع مفاجأة كان بإمكانها أن تقلب الطاولة على ماكرون. الوقائع والأرقام التي أفرزتها نتائج الانتخابات جعلت من ماكرون رئيسا أسيرا ومحاصرا على اليمين من اليمين المتطرّف، ومضطرّا على جهة اليسار للتفاوض، وإيجاد صيغة تعاون مع اليسار الذي يدير لعبته ميلانشون.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads